أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

The importance of technical business incubators in supporting and promoting small and medium enterprises

* عياش زوبير [1]، بوداب سهام [2]

AYACHE zoubir [1], BOUDAB siham[2],

[1] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، zoubeirayache@yahoo.fr

[2] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، angel-siham90@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2019/09/03 تاريخ القبول:2019/09/26 تاريخ النشر: 2019/12/30

ملخص: نظرا إلى الدور الرئيسي الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة باعتبارها محرك التنمية الاقتصادية، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية الحادة، وعملها في ظل بيئة نشاط تمتاز بظروفها المتغيرة والمعقدة، لاسيما مع تزايد وتيرة العولمة والتغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة، تم تطوير عدد من آليات الدعم في مختلف البلدان، ولعل من أبرز هذه الآليات حاضنات الأعمال التقنية.

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حاضنات الأعمال التقنية في تقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة، خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية الجديدة، إلى أن تصبح قادرة على الإستمرار والمنافسة في المحيط الخارجي. فهي تعتبر بمثابة ولادة المنتوجات من رحم الأفكار، لكي تطفو على ساحة الوجود آخذة في حسبانها رضا الزبون (المتلقي) واندفاعية المنتج وقبول الممول لكي تصير سلعة أو خدمة مستهدفة ومطلوبة من الجميع.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاضنات الأعمال التقنية،الابتكار والإبداع التكنولوجي.

تصنيفات JEL : M13 031

Abstract: Given the key role that SMEs play in contemporary economies as the engine of economic development, and because of the fragility of these institutions to face severe international competition and their work in an environment of activity characterized by changing and complex conditions, especially with the increasing pace of globalization and rapid scientific and technological changes, A number of support mechanisms in different countries, perhaps the most prominent of these technical incubators.

This study aimed to identify the role of incubators in providing technical facilities and assistance to establish small enterprises, especially based on new technological initiatives, until they become viable and competitive in the external environment. It is considered as the birth of products from the womb of ideas, to float on the scene of existence taking into account the satisfaction of the customer (the recipient) and the impulse of the product and acceptance of the financier to become a commodity or service targeted and required by all.

Keywords:. Small and medium enterprises, technical business incubators, technological innovation and innovation.

JEL Classification Codes: M13; 031

* **المؤلف المرسل.**

مقدمة :

لقد تصاعد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤخرا بسبب خصوصياتها وأهميتها، بحيث أصبحت تلعب دورا مهما في المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الترابط الرأسي و الأفقي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وتشغيلها عددا متنوعا وبأكثر استمرارية من الأيدي العاملة، وتنمية المواهب والابتكارات، وترقية روح المبادرة الفردية، كما تعتبر هذه المؤسسات النواة الأساسية لبناء اقتصاد يسرع من وتيرة النمو الاقتصادي،والتي يتم تجسيدها في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة باعتبارها الحل الأمثل لصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الكبرى، ذلك أنها تعد الأكثر تأثراً بالتطورات والتقلبات العالمية، حيث أصبح في الوقت الحالي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاع الأجدر بالتماشي مع أخر مستجدات العلوم والإدارة، من خلال سعي الدول إلى تشجيع الأنظمة المقاولاتية ودعم روح المبادرة والأعمال الحرة مع السعي إلى حماية هذه المشروعات من خلال متابعتها ومراقبة نشاطها بواسطة حاضنات الأعمال ، ومن هنا كانت حاضنات الأعمال بمثابة الآلية التي تعتمدها الدول لتحقيق الدعم التنافسي وذلك بوصف حاضنات الأعمال تطوراً فكرياً جديداً، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات مقاولاتية صغيرة ومتوسطة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن لحاضنات أن تساهم في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال التقنية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وما يترتب عليه من آثار بالغة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على حاضنات الأعمال التقنية وأنواعها وأهدافها ومزاياها والطرق التي يمكن بها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة، وأهم التجارب الدولية في ميدان حاضنات الأعمال، ومحاولة إيجاد الأساليب والآليات الناجحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تضمن لها النمو والتطور.

خطة الدراسة:

تم تقسيم خطة الدراسة إلى العناصر التالية:

- مفاهيم نظرية حول حاضنات الأعمال التقنية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- كيفية تدعيم حاضنات الأعمال التقنية للابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- بعض التجارب العالمية في إقامة حاضنات الأعمال التقنية؛
- واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل ترقيتها.

المحور الأول:مفاهيم نظرية حول حاضنات الأعمال التقنية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: حاضنات الأعمال التقنية

غدت حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم، والتي تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المواجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم خاصة في البلدان النامية.

1- تعريف حاضنات الأعمال التقنية:

تعتبر حاضنات الأعمال كل مشروع وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، لذلك يحتاج إلى حاضنة تضمنه منذ الولادة لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بالطاقة للاستمرار، ولقد أكد خبراء الاقتصاد أهمية إقامة حاضنات أعمال خاصة لحماية المؤسسات التي تكون في بدايتها في حاجة إلى دعم خاص ومساندة وحماية تمكنها فيما بعد من الانتقال إلى أسواق العمل الخارجية ، ولقد اختلف الباحثون في ايجاد تعريفات موحد للحاضنات ولقد تعددت التعريفات في هذا المصطلح من بلد إلى أخر ومن باحث إلى أخر وقد نوجزها فيما يلي:

- تعرف الجمعية الأمريكية حاضنات الأعمال (National Bussiness Incubation Association) على أنها: هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبتكرة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين لتخطي أعباء مرحلتي الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بتسويق منتجات هذه المؤسسات[1].

- هي المكان الذي يقوم بتقديم خدمات وخبرات وتجهيزات وتسهيلات للراغبين بتأسيس منشآت صغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب خبرة واختصاص[2].

- هي مؤسسة تنموية تعمل على تطوير ودعم الشباب المبادر من أصحاب الأفكار الإبداعية والذين لا يملكون الخبرة العالية أو الموارد المالية الكافية لتحقيق مشاريعهم وأفكارهم، إذ يتم خلال فترة الحضانة تقديم مكان العمل وخدمات استشارية إدارية وفنية وإنتاج وتسويقية وقانونية ومالية وصولا إلى تأسيس مؤسسة ومرحلة الإنتاج والعمل الفعلي خلال فترة زمنية محددة.

- هي عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال،وهذه العملية تحتوي على تقديم أوتزويد المبادرين الخبرات والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع[3].

ويمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها منظومة عمل متكاملة من الأنشطة توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب به كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع، وشبكة من العلاقات والاتصالات، وتدار هذه المنظومة وفق هياكل إداريةمتخصصة تحمل رؤى إستراتيجية مدعومة بخبرات علمية وعملية، وتوفر جميع أنواع الدعم اللازم (إلى خدمات الدعم الفني والتمويلي والتسويقي)، وذلك لرفع نسب نجاح المؤسسات الملتحقة بها، وتقليل مخاطر فشل المشاريع الريادية المحتضنة لديها.

2- خصائص ومميزات الحاضنات التقنية:

من واقع حاضنات الأعمال يتبن أنها تتسم بعدة **خصائص** مميزة أهمها[4]:

- حاضنات الأعمال قدتكون مؤسسة عامة أوخاصة أومختلطة، تدعم المشروعات الصغيرة من خلال مدة محددة إلى أن يتم تخرج المشروع من الحاضنة وبعد وصوله إلى مرحلة النضج؛
- أنها ترسي إلى دعم المشروعات الصغيرة التي تنطوي على قدر من الإبداع والتطوير التكنولوجي؛
- بعض الحاضنات توفرسكن الاحتضان المشروع الصغير،وقد يكتفي بدعم المشروعات في موقعه؛
- أن الحاضنة قديكون لها مقر مكاني أوافتراضي تقدم خدماتها من خلال شبكة الأنترنيت؛
- أن الحاضنة قدتهدف إلى تحقيق الربح وقد لا تسعى إلى ذلك.

وتتميز حاضنات الأعمال التقنية بوجود وحدات الدعم العلمي والتقني، والتي تقام بالتعاون مع مراكز الأبحاث، والجامعات وتهدف إلى الاستفادة من الابتكارات التقنية والأبحاث العلمية، وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على البنى التحتية لهذه الجامعات، من مختبرات ومعامل وورش وأجهزة اتصالات، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والفنيين والمختصين في مجالاتهم[5].

3– أهداف حاضنات الأعمال التقنية[6]:

من خلال التعاريف السابقة لحاضنات الأعمال نجد أن الهدف الأساسي لها هو احتضان المؤسسات الصغيرة المتميزة وتقديم كافة الخدمات والمساعدات المرتبطة بمرحلة التأسيس والنمو، وبالإضافة إلى هذا الهدف الأساسي نجد أيضا أن حاضنات الأعمال تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية، وتنمية روح المقاولة والمخاطرة لدى المستثمرين ورجال الأعمال الجدد، وإجمالا يمكن تقسيم أهداف حاضنات الأعمال كما يلي:

أ– الأهداف المرتبطة بالمؤسسات الناشئة:

تقليل مخاطر الأعمال والتكاليف المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية النشاط، وتقليل الفترة الزمنية اللازمة لبداية المؤسسة وتطوير إنتاجها؛ وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسة، وتحسين فرص نجاح المؤسسات وتشجيع الأفكار المبتكرة.

ب– الأهداف المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

خلق وزيادة فرص العمل، خصوصا بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب، وزيادة عدد المؤسسات وتشجيع الصناعات خصوصا القائمة على التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني، وكل ذلك يؤدي إلى رفع معدلات الدخل في المجتمع المحلي وبالتالي رفع المستوى المعيشي.

4– أهمية حاضنات لأعمال التقنية:

يمكن تلخيص أهمية حاضنات الأعمال في النقاط التالية[7]:

– تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة؛

– تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته؛

– تشجع المستثمرين المغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بأنها شركات رأس المال المغامر أوالمخاطر؛

– تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشاريع إنتاجية؛

– توفير فرص العمل؛

– تعمل على إقامة ودعم المشاريع الإنتاجية والخدمية صغيرة كانت أم متوسطة تعتمد على تطبيق تقنيات مناسبة وابتكارات حديثة؛

– تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية،والمالية،والفنية،والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.

5– مقر تأسيس حاضنات الأعمال التقنية[8]:

تنشا الحاضنات التقنية في الجامعات أو المعاهد المتخصصة للاستفادة من التجهيزات والخبرات والبحوث المقدمة من طرف الأساتذة والطلبة.

تتكفل بعض المؤسسات الحكومية بإنشاء الحاضنات في سياق تطوير صناعة ناشئة محددة، أو في سياق بعث مناصب شغل جديدة، مستفيدة من الدعم الكبير الذي توليه الحكومة المركزية لمثل هذه الأغراض والاهتمامات. كما توفر البلديات في مستويات مختلفة دعما كبيرا لتأسيس الحاضنات التقنية بما يفعل من إمكانات التطور الاقتصادي ويوسع في البناء التحتي لهياكل الإنتاج المختلفة، في حين تتبنى المؤسسات الصناعية الكبرى مثل شركة بناسونيك العالمية العملاقة وغيرها.

اجتذاب المواهب الشابة والأفكار المبدعة، وذلك بتقديم رأسمال مجازف لمساعدة هؤلاء الشباب في تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم بحيث تمتلك الحاضنة أسهما في هذه المؤسسات .

مع انتشار شبكة الانترنت فيمكن إقامة الحاضنات الافتراضية في أي مكان كونها تحتاج لمكان عمل محدود المساحة لتقوم بصلة الوصل بين منتسبيها والجهات التي يحتاجون إليها.

6- عوامل ومعايير نجاح حاضنات الأعمال[9]:

هناك عدة عوامل تساهم في نجاح حاضنات الأعمال، كما أن هناك عدة معايير للحكم على نجاحها وتوجد عدة قيود عند إنشائها.

أ -**عوامل نجاح إقامة حاضنات الأعمال:** يمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية:

-تحديد نوعية المؤسسات التي سوف يتم استضافتها في الحاضنة وهنا يتطلب الأمر تحديد معايير القبول سواء كانت معايير مالية أو معايير فنية؛

-اختيار وتحديد نوع الخدمات الإدارية التي سوف يتم تقديمها بواسطة العاملين في الحاضنة نفسها، هذا بالإضافة إلى الخدمات التي يمكن الحصول عليها من بعض الجهات الخارجية مثل مكاتب المحاسبة والمحاماة والغرف التجارية ومراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا هاما في هذا الصدد؛

-توفير مصادر التمويل للمؤسسة الجديدة، أو على الأقل توفير الاتصال مع مصادر التمويل حيث يمثل ذلك عنصرا من أهم العناصر التي تهتم بها المؤسسات الناشئة؛

- تنمية ظروف بيئية مناسبة لتنمية وتطوير المؤسسات، وتطوير المؤسسات حيث أن الحاضنة ليست مجرد مكان للاستضافة وإنما تعتبر تنظيما يسمح باكتساب الخبرات وتبادل المنافع بين المؤسسات الناشئة.

ب- **معايير نجاح حاضنات الأعمال:** يقاس مدى نجاح حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة وفقا لعدة معايير منها:

عدد المؤسسات التي تتخرج منها، نسبة المؤسسات الناجحة بعد التخرج من الحاضنة، خلق فرص عمل جديدة، عدد المنتجات والخدمات الجديدة التي تمت تنميتها في الحاضنة، تشجيع أصحاب المؤسسات وتنمية روح المخاطرة، اجتذاب الصناعات المطلوبة خاصة الخدمية والتي لا تتطلب عمالا يمتلكون مهارات عالية، توليد عوائد مالية مقبولة لمالكيها، زيادة العوائد الضريبية للدولة.

7- أنواع حاضنات الأعمال

يمكن تقسيم حاضنات الأعمال إلى عدة أنواع حسب اختصاصها أو الهدف الذي تنشأ من أجله إلى الأنواع التالية:

- **الحاضنة التقنية:** تميز المشروعات الصغيرة داخل الحاضنة بمستوى التقنية المتقدم مع استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متقدمة .

– **الحاضنة البحثية:** عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل حرم جامعي أو مركز أبحاث لتطوير أفكار وأبحاث الأساتذة والباحثين من خلال الاستفادة من الورش والمخابر الموجودة بالجامعة أو مركز البحث.

– **حاضنة الإنترنت:** تهدف إلى مساعدةالشركات العاملة في مجال الإنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول لمرحلة النضج. وتعود ريادة حاضنات الإنترنت إلى ديفيد ويثرول الذي أسس سنة 1995حاضنةCMGI، وبيل غروس الذي أسس سنة 1996حاضنة Idéal LAB.

– **الحاضنة الافتراضية:**هي حاضنة بدون جدران، تقدم جميع الخدمات المعتادة باستثناء الإيواء أي العقار الذي يتوفر بالأنواع السابقة[10].

– **الحاضنة الإقليمية:** تخدم هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها، وتعمل على استخدام المواد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات البشرية العاطلة في هذه المنطقة أو خدمة أقليات معينة أو شريحة من المجتمع مثل المرأة.

– **الحاضنة الدولية:**تعمل هذه الحاضنات على استقطاب رأس المال الأجنبي وإدارة عمليات نقل التكنولوجيا، كما تهدف إلى تشجيع عمليات التصدير إلى الخارج.

– **الحاضنة الصناعية:** تقام داخل منطقة صناعية بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات المغذية والخدمات المساندة حيث يتم فيها تبادل المنافع والمعارف بين المصانع الكبيرة والمؤسسات الصغيرة المنتسبة للحاضنة مع التركيز.

– **حاضنة القطاع المحدد** :تهدف هذه الحاضنة إلى خدمة قطاع أو نشاط محدد مثل البرمجيات أو الصناعات الهندسية على سبيل المثال، وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه[11].

ثانيا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في معظم دول العالم، لما لها من دور كبير في إحداث النمو وتحقيق التنمية، من خلال ما تملكه من فعالية وسرعة في التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي، ولهذا لم تتوان الحكومات في تقديم ما في وسعها من مساعدات وحوافز مبنية على استراتيجيات محدّدة بعيدة المدى لخدمة هذا القطاع، لإدراك دورها الكبير في تعزيز الأداء الاقتصادي للدولة.

1– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اختلف الباحثون حول ضبط مفهوم متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن التعريفات المستخدمة تختلف وتتفاوت في معانيها من دولة إلى أخرى، وبين الدول النامية والمتقدمة وحتى داخل الدولة نفسها، لكن يجمع أغلب الاقتصاديين على أنه رغم صعوبة ضبط هذا المفهوم، إلا أنه يمكن التوصل إلى محاولات لتعريفه بناءا على مجموعة من المعايير كحجم رأس المال المستثمر، عدد العمال، طبيعة الملكية والمسؤولية الإدارية، المستوى التقني، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، رقم الأعمال.

وقد قام الاتحاد الأوروبي بإصدار تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توصيات المفوضية بتاريخ 3 أفريل 1996، واعتمد في ذلك على معياري عدد العمال والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول، إضافة إلى معيار الاستقلالية، وحسب هذا التعريف فإن المؤسسة الصغيرة هي: " المؤسسة التي تضم أقل من 50عاملا ويكون رقم أعمالها أقل من 7 مليون أورو أو إجمالي أصولها أقل من 5 مليون أورو"، أما المؤسسة المتوسطة فهي: "تلك المؤسسة التي يتراوح عدد العاملين فيها من 50 إلى 250عامل، ويكون رقم أعمالها أقل من 40 مليون أورو أو إجمالي أصولها أقل من 5 مليون أورو"، أما الكونفديرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية فتعرفها بأنها: " تلك المشروعات التي يتولى قادتها شخصيا مباشرة المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة"[12].

وقامت السلطات الرسمية في الجزائر بضبط تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من تعريف الاتحاد الأوروبي، وذلك خلال القانون 18/01الصادر في 12 ديسمبر 2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة بأنها: "المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز المجموع السنوي لميزانيتها 100 مليون دينار"، أما المؤسسة المتوسطة فهي: "المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250عاملا، وتحقق رقم أعمال محصور بين 200 مليون دينار و2 مليار دينار، أو يكون المجموع السنوي لميزانيتها محصور بين 100 و500 مليون دينار[13].

جدول رقم (01): تعريف المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعايير / نوع المؤسسة	صغرى	صغيرة	متوسطة
عدد العمال	من 01 إلى 09 عمال	من 10 إلى 49 عامل	من 50 إلى 250 عامل
رقم الأعمال	أقل من 20 مليون دج	أقل من 200 مليون دج	200 مليون دج الى 2 مليار دج
الايرادات السنوية	أقل من 100 مليون دج	أقل من 100 مليون دج	100 مليون دج إلى 500 مليون دج

المصدر: المواد 5، 6، 7 من القانون رقم 01/ 18 المؤرخ في 2001/12/12، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 2001، ص: 06.

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص أهمها[14]:

- الجمع بين الإدارة والملكية، أي أن صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع؛
- يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة، التخطيط والتسويق؛
- تتميزبهيكل تنظيمي بسيط نظرا لأنها تدار في الغالب من طرف شخص واحد؛
- التكنولوجيا المستخدمة تكون بسيطة نظرا لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير؛
- تمتاز بالمرونة والقدرة على التكيف مع تغيرات السوق ومواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات والسرعة في التحول من نمط إنتاجي إلى آخر.

3- دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[15]:

- قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتوافرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين.

- تتسم المؤسسات الصناعية والحرفية الصغيرة بسهولة التأسيس نظرا لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة.

- قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية التي قد لا تتوافر فيها في بعض الأحيان مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفف العبء على ميزانية الدولة.

- تتخصص بعض هذه المؤسسات في الأنشطة أو العمليات الإنتاجية أو الخدمية التي قد تحجم عن القيام بها المؤسسات الكبيرة العاملة في نفس النشاط.

– إن سرعة التطور التكنولوجي أدى إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات حيث أصبح من الأهمية العمل على إقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة.

– إن انتشار طريقه الإنتاج على دفعات لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينه ساهم في انتشار هذه المؤسسات الصغيرة لتقوم بأداء هذه الأعمال، مما يجعل هذه المؤسسات أكثر قدرة على الاستجابة السريعة لمتطلبات المستهلكين.

4– أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها [16]:

– ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

– استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

– إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

– استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي.

– يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

– يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

– تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

– تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

5 – تحديات ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتأثر الصناعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من التحديات والمعوقات والتي تتمثل في [17]:

صعوبة وجود إستراتيجية واضحة وعدم وجود خطط مستقبلية محددة وتحديات إدارية، وتنظيمية، ومالية، وبشرية، ومهنية، وتحديات تنافسية، وتتأثر هذه المؤسسات كذلك بما يفرض عليها من ضرائب ورسوم وازدواجية الإجراءات وإنصراف البنوك عن التعامل معها نظرا لصغرها وعدم وجود ضمانات كافية وحجم المخاطرة فيها، كما تتأثر بعدم دعم الحكومة لأسعار المواد الخام وعدم توافر إمكانات مادية للتسويق والاستخدام السيئ للطاقات البشرية الإنتاجية وعدم استخدام كفاءات إدارية مناسبة والتدريب لرأس المال البشري على المهارات الجديدة وكذا عدم وجود قاعدة بشرية تتمتع بدرجة عالية من المعرفة ومواكبة التكنولوجيا الحديثة والنمو المتسارع لتكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، إضافة لعدم الخبرة الإدارية لصاحب المشروع والتحديات الفنية وتردي النوعية وانخفاض الإنتاج وعدم الاهتمام بالصيانة الوقائية للآلات، وتكرار نوعية المشروعات وعدم وجود تكامل بين الصناعات الصغيرة والكبيرة والفجوة الرقمية.

المحور الثاني: كيفية تدعيم حاضنات الأعمال التقنية للابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبحت حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم، التي تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المواجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم خاصة في البلدان النامية،وتلعب حاضنات الأعمال دورا لا يستهان به في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تكفل إذا أخذ صانعو خطط التنمية الصناعية وبخاصة على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى نمط حديث في التنافسية من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو السريع، وتقديم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروعات على أسس ومعايير متطورة، من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات وتقديم الدعم المالي والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وخلق صور ذهنية للنجاح وبيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة بالقدر الذي تؤسس فيه شبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة.

ولتفعيل دور الحاضنات في تنمية القدرات الابتكارية والتنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لابد من [18]:

- توفير الاستراتيجيات المتطورة والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى؛
- التركيز على احتضان المشروعات الجديدة والمشروعات في مرحلة النمو؛
- التأكد من احتياجات تلك المشروعات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة؛
- تركيز خدمات الحاضنة واستخدام كامل مساحتها لخدمة المشروعات الملتحقة؛
- التقييم المستمر لبرنامج الحاضنات ومن ثم ضمان التطوير المستمر وحسن الأداء؛
- الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشروعات؛
- اختزال الإجراءات الحكومية والروتينية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة للاستفادة المثلى من برامج الحكومة؛
- خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة، مع تقديم قاعدة بيانات مناسبة للاطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات ومراعاة عدم تكرارها؛
- تقديم الحاضنات لتسهيلات بنكية للمشروعات المحتضنة؛
- تقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي؛
- تبني حاضنات الأعمال الأسلوب الحديث في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة المتوسطة.

المحور الثالث: بعض التجارب العالمية في إقامة حاضنات الأعمال التقنية

أولا: التجربة الأمريكية[19]

لقد بدأت فكرة حاضنات الأعمال في الثمانينات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تضم حاليا أكثر منتصف الحاضنات في العالم تنتظم في جمعية غير حكومية تسمى "الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال" وتقدم هذه الجمعية لأعضائها المشورة و المعلومات والتدريب كما تعقد المؤتمرات الوطنية و المحلية وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية هي الأغنى لأنها الأقدم والأوسع وهي التي أدت إلى التعرف

على العديد من المشاكل التي تواجه الحاضنات في العالم و إلى إبداع بعض الحلول منها، وقد تميزت هذه التجربة أكثر من غيرها بالاهتمام المتزايد بتشجيع الابتكار ونقل وتطوير التكنولوجيا والتحديث الدائم في الحضانة بهدف خلق المزيد من فرص العمل وزيادة الثروة وتطوير القدرات التكنولوجية و الصناعية وزيادة الرخاء وكسب المنافسة.

وقد تميزت هذه التجربة بمجموعة من الخصائص، منها:

–مشاركة جميع القطاعات الحكومية و الخاصة في تنمية قطاع الحاضنات وفي كافة المجالات العلمية والتكنولوجية والصناعية والتجارية والخدمات بصفة عامة.

–ارتباط معظم الحاضنات التكنولوجية والعلمية بالجامعات الحكومية والجامعات المحلية.

–تشجيع التشريعات اللازمة لترقية هذا القطاع بموجب مرسوم قرار مجلس الشيوخ رقم (s1335)والذي يقضي بتخصيص مبلغ 20 مليون دولار سنويا في الميزانية لتنمية الحاضنات المرتبطة بالجامعات وبتوفير المناخ الملائم لتطوير المشاريع المتخرجة منها، وقد شكلت حاضنة (TEN) نموذجا متميزا في هذه التجربة.

ثانيا: التجربة الفرنسية

شهدت فرنسا تجربتها في مجال حاضنات الأعمال من منتصف الثمانينات حيث تعتبر من أقدم دول أوربا في هذا المجال، وقد تم إقامة مؤسسة مركزية سنة 2001 من أجل تنظيم نشاط الحاضنات بإسم الجمعية الفرنسية للحاضنات.

ولقد وضع المشرع الفرنسي شروط حاضنة الأعمال كما يلي:

–يطلق اللفظ الفرنسي حاضنة Incubateurعلى مراكز الإحتضان التي توفر الدعم الفني والإداري والتمويل لتشجيع إقامة مشروعات جديدة.

يطلق لفظ حاضنة Pépiniére d'Enterpriseعلى المراكز التي توفر الخدمات التي ذكرناها سابقا بالإضافة إلى توفير الموقع الذي يتم إقامة المشروع فيه، حيث ينتقل المشروع إلى هذا النوع بعد مروره بالنوع الأول، وينقسم هذا النوع إلى:

– حاضنات تلتحق بها مشروعات في قطاع الخدمات Tertiairesوهي حاضنات توفر وحداتومكاتب وبعض التجهيزات المكتبية وشبكات الحاسب وغيرها.

– حاضنات تلتحق بها مشروعات تصنيعية Industrieوهي الحاضنات التي توفر عددا من المعامل والورش المتخصصة.

ثالثا: التجربة الصينية

تبنت الصين سنة 1988 برنامج قومي مركزي يعرف باسم (Torch) والذي يهدف إلى النهوض العلمي وتعظيم نتائجه عن طريق حاضنات الأعمال والحدائق التكنولوجية حيث يركز على ثلاثة نقاط محورية تتمثل في:

–التركيز على تسويق الأبحاث.

– تطوير التصنيع.

–الاتجاه نحو العولمة وتشير الإحصائيات إلى أن هذا البرنامج قد أدى إلى إنشاء 95حديقة تكنولوجية خلال التسعينيات، ونجح في إقامة 465 حاضنة أعمال مما حقق للصين المركز الثاني في العالم في عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

ونتج عن هذه الحاضنات ما يلي:

–إنشاء عدد كبير جدا من الشركات والوظائف خلال فترة قصيرة نسبيا ويرجع هذا إلى الثقافة الصينية التي تتميز بالقدرة والطاقة الإدارية المرتفعة للأفراد.

–الحاضنات الصينية ساهمت في إحداث تغيير ثقافي كبير، حيث قام هذا البرنامج الضخم في سد الفجوة بين الأبحاث الممولة من جانب الدولة و الأبحاث التي يمولها القطاع الخاص وتنشيط هذه الأخيرة.

– نجاح الجمعية الصينية للحاضنات في تأهيل عدد كبير من مديري الحاضنات لمواكبة هذا العدد الكبير من المشروعات، حيث قام هؤلاء المدراء بحضور عدد من الندوات والمؤتمرات في الخارج لإستيعابهذا المفهوم و الخروج برؤية واضحة حول إدارة الحاضنات [20].

رابعا: التجربة الماليزية[21]

بالنظر إلى البيئة الاقتصادية نلاحظ أن ما نسبته 85%على الأقل من المشاريع المسجلة في ماليزيا هي مشاريع صغيرة الحجم، ومن هنا كان لا بد من دعم وتنمية هذا القطاع وذلك من خلال وضع خطتان:

– خطة 1996 – 2000 : والتي تم التركيز فيها على دعم وتنمية الصناعات الصغيرة، وتم وضع عدة برامج تهدف إلى مساعدة الصناعات ذات معدل النمو العالي وذات التوجه للتصدير لأهميتها في الاقتصاد الماليزي.

– خطة 1996 – 2005 :والتي تم فيها اعتماد سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات الأعمال منأجل تنمية بعض المشاريع مثل شركات الخدمات المتخصصة، شركات البحث والتطوير المتخصصة، شركات تصنيع المعدات، شركات التغليف المتقدمة، والشركات المتخصصة في مجال التجارة الالكترونية .

يوجد العديد من الحاضنات في ماليزيا، حيث تعتبر وسيلة ناجحة لزيادة المكون المحلي من المنتجات التكنولوجية، ومن أقوى الحاضنات في ماليزيا المؤسسة الماليزية لحدائق التكنولوجيا(1997)وقد تمإنشاء العديد من الحاضنات وكلها حاضنات تكنولوجية تحوي مساحات متنوعة للعمل وخدمات مشتركة، وتقدم الدعم الفني والاداري والتسويقي ومساندة الأبحاث والتطوير .

خامسا: التجربة المصرية[22]

قامت محافظة الجيزة بتخصيص مشاريع لشباب الخريجين بحي الدقي وبولاق الدكرور، من بينها 22 محلا بشارع السودان، و 15 محلا بشارع بهجت الشوربجي؛ إلى جانب 17 مشروعا لتشغيل الشباب مقدمة من بنك ناصر والمحافظة بإجمالي قروض تصل إلى 99 ألف جنيه. وتم عقد 46 دورة تدريبية للشباب على الحاسب الآلي عن طريق جهاز تشغيل ورعاية شباب الخريجين بالمحافظة استفاد منها 632 شابا وفتاة. وبلغإجمالي عدد المستفيدين من مستخدمي الكمبيوتر والإنترنت 3379 شابا وفتاة، وتم التنسيق لإعداد دورات تدريبية لعدد 452 شابا بمشروع الحاضنات للمشروعات الصغيرة لتأهيل المستثمر الصغير بالمحافظة وتدريبه على العمل الحر بمركزي تدريب بولاق الدكرور ومركز تنمية التصميمات الصناعية بوزارة الصناعة

كما تم توقيع بروتوكول تعاون للصندوق الاجتماعي للتنمية بالتنسيق مع المنطقة الصناعية بأبو رواش ومصانع وشركات مدينة 6 أكتوبر ومراكز التدريب لرفع مستوى القوي العاملة والحد من البطالة. ويتضمن البروتوكول إنشاء حاضنات للمشروعات الصغيرة بتكلفة 16 مليون جنيه.وكذلك تم توقيع بروتوكول مع الصندوق الاجتماعي لإنشاء حاضنة المشروعات الصغيرة بمنطقة أبو رواش الصناعية بالجيزة على مساحة فدانين فدان وتبلغ قيمة الاعتمادات المخصصة 4.9 مليون جنيه سوف تقدم كقروض للشباب لإنشاء مشروعات صغيرة بالمنطقة.

المحور الرابع: واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل ترقيتها

جاء القانون التوجيهي لسنة 2001ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تكفل أحسن بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيته، والمتضمن إنشاء عدة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذه المؤسسات من خلال المادة 13التي تنص على

أنه يتم إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم وتنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض، ثم تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 03سنة 2003للتعريف بنظام عمل الحاضنات وأنواعها، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها. وبناءا على المشرع الفرنسي، ضم المشرع الجزائري مفهوم المحاضن (الحاضنات) في المشاتل. هذه الأخيرة تم تعريفها وفقا للمرسوم التنفيذي 03-78المؤرخ في 24ذي الحجة عام 1423هـ الموافق لـ 25فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[23].

وبذلك تعد الجزائر حديثة العهد بعملية حضانة الأعمال، ولم تعط لها أهمية إلا في السنوات الأخيرة.

أولا: أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال في الجزائر

ويمكن إرجاع تأخر انطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في الجزائر إلى عدة أسباب أهمها[24]:

- تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات إلى سنة 2003.
- عدم الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-غموض المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال خصوصا في إطارها القانوني، حيث نجد أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات التي تختص في القطاع الخدمي.

-المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

-عدم توفر الكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير الحاضنات.

-البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر.

- مشكل العقار، الحاضنة كأي مؤسسة اقتصادية تحتاج إلى العقار لإقامتها.

- التمويل، بما أن الحاضنة ليست جهة تمويلية وإنما تعمل على الربط بين المؤسسات التي تنتسب لها والمؤسسات المالية والمصرفية، وفي ظل الوضعية الحالية للمؤسسات المصرفية الجزائرية، وكون تمويل المؤسسات المحتضنة يلعب دورا هاما في نجاح الحاضنة، سيؤثر ذلك سلبا على نجاح الحاضنات في الجزائر.

ثانيا: دور حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر

حيث يقتصر دورها على القيام بثلاث مهام هي: تقديم الخدمات للمؤسسات المحتضنة، تقديم الاستشارات للمؤسسات المحتضنة، وتسيير العقار، نوجزها كما يلي[25]:

1- تقديم الاستشارات التقنية والقانونية والمحاسبية والمالية لأصحاب المشاريع.

2- تقديم الخدمات للمؤسسات المحتضنة، من خلال:

المساعدة على إنجاز مخطط الأعمال والوصول إلى مصادر التمويل المتاحة، تقديم خدمات التدريب والتسويق والترويج والتكوين في مجال تقنيات الإدارة والتسيير، وتوفير التجهيزات المكتبية وأجهزة الإعلام الآلي وخدمة الإنترنت، وتوفير التكنولوجيات الحديثة، وتوفير خدمات الاتصال من استقبال المكالمات الهاتفية والفاكس، توزيع وإرسال البريد وكذا تصوير وطبع الوثائق، المشاركة في المؤتمرات والندوات والمعارض وورش العمل.

3- تسيير العقار، من خلال توفير المحلات الملائمة في أماكن مهيأة للنشاطات ومنظمة، وتستمر اتفاقية شغل هذه المحلات المأجورة لفترة محددة لا تتجاوز السنتين وبأسعار منخفضة عن الأسعار السوقية.

ثالثا: عوامل نجاح حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر

يتطلب ضمان نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر تعبئة شاملة للجهود والموارد لإقامة حاضنات نموذجية في عدة مناطق من الوطن، وذلك بأخذ الأمور التالية بعين الاعتبار:

– وجود وانتشار ثقافة العمل الحر وروح المقاولتية، فتنمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر، وتتواجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة، والاستعداد للمخاطرة، وتبني أفكار جديدة؛

–العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية؛

–لابد من الدقة في اختيار المدير المناسب، ولابد من إعطائه الصلاحيات والحرية التي يحتاجها لتأمين نجاح الحاضنة وللمؤسسات المحتضنة؛

–وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضاها، تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية، وإمكانات توسعها المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية، و تحسين القدرة على التصدير، وتحقيق فرص أكبر للعمالة، والتطوير والتحديث ومراعاة الظروف البيئية[26]؛

–يجب أن تتوافق الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة مع الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات، كما أن اختيار موقع المؤسسات له دور هام في نجاح الحاضنة، بحيث يجب أن تكون قريبة من مجتمع الأعمال ولجامعات ومراكز البحوث وبمنطقة تتوفر على الهياكل القاعدية من طرقات ووسائل النقل والخطوط الهاتفية وغيرها؛

–تشجيع أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية و توفير مصادر جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل مشروعات شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير والبنوك الإسلامية؛

–توافر روح الإبداع والابتكار، فالتغير التكنولوجي لا يقتصر على إدخال طرق إنتاج جديدة أو منتجات جديدة فقط، ولكن يمكن أن يحدث من خلال سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة والكبيرة في المنتج أو الخدمة الحالية، فالقدرة على التخيل والإبداع تنتج عن التفاعل بين المجتمع المحيط والموارد الذاتية للفرد[27].

رابعا: آليات ترقية وتطوير حاضنات الأعمال في الجزائر

وبالنظر إلى التجارب العالمية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال التقنية،فإننا نجد بعض الممارسات الجيدة،والتي يمكن أن تكون دليل يساعد في إنشاء حاضنات أعمال فعالة في الجزائر،ونلخص هذه الممارسات في العناصر الأساسية التالية[28]:

– تحديد الأهداف من البداية،مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وعوائد المستثمرين، تفادي الآية تعارضات مستقبلية.

– اختيار المنشآت المنتسبة وفق الخبرة أصحابها وكفاءتهم،والإمكانية التسويقية لمنتجاتها،وتكاملها مع بقية المنشآت المنتسبة للحاضنة.

– تطوير مهارات تخطيط الأعمال واتخاذ القرار، ومهارات بحوث التسويق ومهارات الترويج.

– المساعدة في تطوير خطط عمل تتناسب مع كل مشروع على حدة وبما يخدم أهداف المشروع.

- إعداد ورش عمل بمواضيع مختلفة لتطوير المهارات الفردية للفرد المحتضن.
- فهم القضايا المالية والتسويق والأعمال الإدارية.
- المساعدة في الوصول إلى السوق وقنوات التوزيع.
- تقوم الحاضنة بتوصيل المحتضن إلى العديد من قنوات الاستثمار والممولين مثل: البنوك، المستثمرين من القطاع الخاص.
- الشراكة مع حاضنات عالمية، إضافة إلى محاولة الانضمام إلى شبكة الحاضنات العربية التي تضم حاضنات من اغلب البلدان العربية كسوريا، تونس، مصر والإمارات، والتي تهدف إلى:
- دعم مراكز حاضنات الأعمال الموجودة في الوطن العربي وذلك من خلال تعزيز شبكة رواد أعمال إقليمية.
- إنشاء مراكز حاضنات أعمال جديدة في الجامعات.
- تشجيع نشاطات ريادة الأعمال من خلال الحث على الابتكار ودعم تنمية الشركات الجديدة.

خلاصة

يعد موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية والأجنبية، حيث تمثل أهمية بالغة في تنمية اقتصاديات هذه الدول ويؤدي عملها جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة إلى تكامل وتجانس الهياكل الاقتصادية، مما يساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

أمام هذا الدور المهم، كان من الضروري البحث عن تقنيات جديدة تتولى هذا النوع من المؤسسات، ومن بينها حاضنات الأعمال، التي تتبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكأنها وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، لتصبح قادرة على النماء ومؤهلة للمستقبل ومزودة بآليات النجاح.

تعتبر حاضنات الأعمال من المستحدثات الحديثة التي تساعد على تشجيع المبادرات الفردية والمواهب والابتكارات الجديدة لتجسيدها على أرض الواقع، وتعمل على زيادة نسبة نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 50%إلى80%.فهي تعمل على توطيد العلاقة بين الجامعات والشركات الصناعية التي ترغب في الحصول على الخبرة العلمية والاستفادة من الطاقات الجامعية، وتقوم بتوفير جيمع أنواع الخدمات التي تتطلبها هذه المؤسسات من خدمات إدارية و تمويلية والحرص على المتابعة والمرافقة، إن الهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو تخريج مؤسسات صغيرة ناجحة تستطيع البقاء والاستمرار في السوق، كما تهدف إلى توفير مناصب الشغل ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل ذلك توفر الحاضنات مجموعة من التسهيلات والخدمات للمؤسسات المنتسبة لها.

عرف المشرع الجزائري حاضنات الأعمال بإسم مشاتل المؤسسات وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، إلا أنه هناك عدة أسباب أخرت من إنطلاق مشاريع حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في الجزائر ترجع إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها البلاد والتي لم تكن تسمح ببروز وعي سياسي واقتصادي لأهمية مثل هذه الأدوات في تحقيق التنمية، ولضمان نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر يجب أن تكون هناك ثقافة العمل الحر مع دعم من طرف الدولة، كما يجب أن تتوافق خدمات الحاضنة مع احتياجات المؤسسة واختيار موقع مناسب لعمل المؤسسة.

قائمة المراجع:

[1]– حجاب عيسى وسعودي عبد الصمد: تقييم دور حاضنات الأعمال في إنشاء ودعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة مشتلة المؤسسات– محضنة باتنة، المؤتمر الدولي الأول حول: المقاولاتية المستدامة – بين إشكالية البقاء وحتمية الإبتكار–، يومي 18– 19 أفريل 2017، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة– الجزائر، ص: 4.

[2]–أمير تركماني: دور المؤسسات الوسيطة والداعمة، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير الثقافي، دمشق، 24–26أيار 2006، ص: 8.

[3] – علي سماي:دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد: 07،جامعة محمدخيضر بسكرة – الجزائر، 2010،ص: 138 .

[4]– مفيدعبداللاوي:حاضنات الأعمال ودورها في تشغيل الشباب نخلالإحتواء مخرجات الجامعة،الملتقى الدولي –حول:الجامعة والتشغيل،الاستشراف،والرهانات والمحك،يومي4–5ديسمبر2013، جامعة الدكتور يحي فارس،المدية – الجزائر،ص: 7.

[5]– حسين خلف الزركوش ومحمد ليث طلال: حاضنات الأعمال التقنية في العراق بين الفكر والتطبيق، مجلة أفاق علمية، مجلد: 9، العدد: 2، 2017، ص: 18.

[6]– أحمد بن قطاف: أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوالضياف المسيلة – الجزائر، 2007، ص: 126.

[7]–

خالدرجموادنعبدالغني:عرضمفاهيمعامةحولحاضناتالأعمالوتجاربدولية،المؤتمرالعلميالدوليحول :استراتيجياتالتنظيمومرافقةالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالجزائر،يومي 18–10أفريل2012 ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر،ص: 3.

[8]– أحمد طرطار وسارة حليمي: حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي: المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، يومي: ، جامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر، ص– ص: 6– 7.

[9]– عمار زودة وحمزة بوكفة: حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى مشاتل الجزائر، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد الثاني، ديسمبر2014، جامعة أم البواقي الجزائر، ص– ص: 62– 63.

[10]– الشريف ريحان وريم بونوالة: حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة – نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات–، ص– ص: 7– 8.

[11]– هلال إدريس مجيد ومعن ثابت عارف: دور الحاضنات الإنتاجية في تنمية المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17– 18أفريل 200، ص: 1018.

[12]– بركان دليلة وحايف سي حايف شيراز: حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولاية بسكرة، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18و 19أفريل 2012، جامعة ورقلة– الجزائر، ص: 3.

[13]– وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة: القانون التوجيه يلترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ديسمبر،2001، ص– ص: 8– 9.

[14]– بركة حنان وسويسي صلاح الدين: حاضنات الأعمال كآية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة التجارية لتسيير القرض المصغر ولاية الوادي، الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 6– 7 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي – الجزائر، ص: 3.

[15]– الياس حناش وصالح حميمدات: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على البيئة الخارجية في الجزائر، الملتقى الدولي حول علاقة البيئة بالتنمية، الواقع والتحديات، أيام 27، 28، 29 أفريل 2015، جامعة جيجل– الجزائر، ص– ص: 5– 6.

[16]– ريحان الشريف و هوام لمياء: دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع و تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – التجربة الجزائرية بين الواقع و المأمول–، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18 و 19 أفريل2012 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر، ص: 5.

[17]– علي سماي: دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد السابع، جوان 2010، ص: 143.

[18]– ريحان الشريف وهوام لمياء، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[19]– هاينزفيدلر: أنماط تطوير حاضنات الأعمال التقنية في العالم، الملتقى الدولي لحاضنات الأعمال التقنية، 19/16مارس 2009، الرياض– المملكة العربية السعودية، ص: 117.

[20]– أحمد بن قطاف، مرجع سبق ذكره، ص– ص: 142– 145.

[21]– ميسون محمد القواسمة: واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير ادارة أعمال، كلية ادارة أعمال، جامعة الخليل، 2010، ص: 60.

[22]– حاضنات الأعمال: نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها معهد العلوم والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الثالث، 2005، ص: 47.

[23]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد13، الصادر في 25ذو الحجة عام 1423هـ الموافق لـ 26فيفري، 2003، ص: 13.

[24]– زميت الخير: مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – واقع التجربة الجزائرية ،رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، 2015 ، ص: 165.

[25]– بريبش السعيد وطبيب سارة: دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية تقيمية، الملتقى الدولي حول: "إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر–، يومي 18– 19 أفريل 2012، ص: 13.

[26]– فوزي عبد الرزاق: إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية، حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال " نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط"، 2014، ص: 41.

[27]– حسين رحيم: المؤسسات الحاضنة وشركات رأس المال المخاطر كآليتين لدعم وتنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس، سطيف– الجزائر، – 30 29أكتوبر. 2001، ص: 10.

[28]– خالد رجم ودادن عبد الغني: مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال وتجارب عالمية مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18– 19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر، ص– ص: 14– 15.